الجار والمجرور ومنه قوله. جياد بني ابي بكر تسامى. على كان المسومة العراب. انشده
الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما على الشيء والاخر والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى
حذفت احدى التائين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب
بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في
المرعى واطلق الناظم المسألة اعتمادا على المثال وقال وقد تزاد كان في حشو
كما كان اصح علم من تقدما. وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت
بدار قوم. وجيران لنا كانوا كرام. لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند
الجمهور هذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في البيت
ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران
وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه
والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها
فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال
ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى
الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت
كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه
مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر لها وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها
في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مستتر او لنا الخبر
ولكنه لما وصلت اعطيته للفظ حقه ولم تعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال
ابن عصفور اصل المسألة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا
على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول
فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل
بغير عامله في الضرورة نحو قوله. ان لا يجاورنا الاك ديار. والاصل الا اياك
واذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل
وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون
انما اراد بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم
كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم والجيرة كانت في الزمن الماضي يجيء بقوله كانوا
لنا التاكيد بما فهم من المضي فلما حمل هذا اطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه
يصح حال الاماضية قوله قبل هذا. هل انتم عائجون بنا لعنا. نرى العرصات
او اثر الخيام. ولا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره
وجد جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة
انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت فمن قال في الاعمال
والاهمال او في كل واحد منهما قولان فمن قال بالاهمال قال الاصل هم لنا ثم وصل الضمير
بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل
بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى
الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان في الحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها

وقيل

وقيل تامة قاله ان تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا
ما في المغني مرتبا. ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويبقى بعدها الخبر على
اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضمير كان واخواتها ويبقى الخبر
دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول
الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات
الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون
في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله. ويحذفونها ويبقون
الخبر. وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر. والغالب فيها ان تكون تنويعية مثال ان قوله
سرفتني عنا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن
الدهر ال مطرف. ان ظالما ابدا وان مظلوما. اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال
ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا
البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف
اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا او هو معروف من مرادف الله ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا
برفع الاول على انه اسم كان المحذوفة محذوف خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل
محذوف اي ان كان في عملهم خير يجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا
فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه
الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما
كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل
ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد وذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخران
متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعني على حد
سواء قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول
وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال
ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم الطعم ولو ان
متمرجا الحناء اي وان كنت متمرجا ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه
التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقوله
لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا. جنوده ضاق عنها السهل والجبل. اي ولو كان
صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا حشف ولو تمرا وفيهما رد على ابي حيان
حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا ادنى فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعلى
من الحشف ونقول فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما نقله
سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه
الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فتحذف يكون وخبرها وتبقي اسمها ويقل الحذف المذكور
وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها.
قدره سيبويه من لدن كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين

قوله ان راكبا وان ماشيا جعله اللقاني حالا
اخبرا او قال التفري ان سرت راكبا وان سرت ماشيا
وافرد فيه نظر لان فيه تعليق الفعل على العمل في حيز ثم
تعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما اجوزه ام
عرض ذلك على مولانا علي بن صر الدين ابن اللاعصام
وقال لا مانع من ذلك لانه كفعو الا ان كان هذا
الدين انسانا ابو حيان انه مفهوم من تعليق العام على الخاص
وايضا المعلق عليه احد الشيئين لا المجموع منهما بدليل
انه يكون ممتثلا اذا اتى باحدهما انتهى كلام
الدنوشري ومن خطه نقلت

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)